العمل الإنساني في دمشق: شحٌ في المواد.. وحصار خانق من النظام

- ناشطات: تدقيق أمني ومضايقات مستمرة تواجه العمل الإغاثي
- ناشطون : يجب تنظيم العمل حتى لا تهدر المواد التموينية
- متابعون : بعض المساعدات لا تصل مستحقيها ولا نستطيع سد العجز
- النظام يحاول استغلال العمل الاغاثي اعلامياً لصالحه

يعدّ النّشاط الإنساني في مدينة دمشق من أكثر النشاطات التي تعرض الناشطين في مجالها للملاحقات الأمنية المستمرة، فالحصار الأمني الذي يفرضه النظام على العاصمة دمشق خوفٍ من خروجها عن السيطرة، يجعل النشطاء في وضع خطر، ولعل الوضع المسلح الذي يفرض نفسه كشريك أساسي في ثورة الكرامة السورية، وتوقف النشاط المدني كالمظاهرات والاعتصامات أدى إلى تحوّل معظم النّاشطين في العمل الميداني إلى العمل الإغاثي.

ولا يخفى على أحد أن تعرض مناطق الريف الدمشقي لعمليات القصف اليومية المنهجة، ولجوء العديد من سكانها إلى العاصمة دمشق، والأماكن التي مازالت آمنة، ساهم في ازدياد الضغط على الناشطين في الإغاثة نتيجة عدم تمكنهم من تلبية كافة الاحتياجات التي تحتاجها العائلات النازحة، بالإضافة لتعرض أماكن اللاجئين لمضايقات جيش النظام المستمرة.

ولعل تدهور الوضع الاقتصادي، وانهيار الليرة السورية مقابل الدولار، ساهم بشكل أو بآخر في تشكيل صعوبات أخرى نتيجة اختفاء معظم المواد التموينية من الأسواق، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الخضار والفواكه وذلك لصعوبة نقلها من الأرياف التي أصبح معظمها محرر إلى العاصمة.

وبحسب بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا فقد بلغ عدد المحتاجين للمساعدة الإنسانية أكثر من ٦.٨ مليون شخص و منهم ٤.٢٥ مليون نازح داخلياً. وهذه الأرقام لا تشمل اللاجئين في البلدان المجاورة والذي فاق عددهم ١.٤ مليون، إذا ما يزيد عن ستة ملايين شخص «أي حوالي ثلث السكان»، باتوا بحاجة ماسة للمساعدة. وكل ما يتم تقديمه عبر المنظمة الإنسانية الدولية لا يغني ولا يسمن من جوع، حسب ما عبر أحد الناشطين العاملين في الشأن الإغاثي، والذي أكد أن أحد المناطق الآمنة في ريف دمشق باتت تضم ما يزيد عن ١٨ ألف عائلة مسجلة، معظمهم خرجوا من منازلهم بالثياب التي يرتدونها، لا يمتلكون حتى المال اللازم لاستئجار منزل أو إحضار وجبة طعام. وحدائق هذه المنطقة شاهدة على هذه العائلات.

وبسبب انتشار الحواجز في كامل مساحة العاصمة الجغرافية، يتعرض الناشطون الذين يقومون بنقل المواد للمسائلة الأمنية، والاعتقال وفي أحيان كثيرة تصفيتهم جسدياً عن طريق الإعدامات الميدانية.

ولأن النشاط الإنساني من أكثر النشاطات إشكالية حاولنا معرفة السلبيات والآمال من خلال حوارنا التالي مع بعض التجمعات التي تعمل ضمن هذا المجال.

تدقيق أمني

وتؤكد إحدى الناشطات في المجال الانساني أن أبرز المشاكل والعقبات التي تُوجه تجمع بنات الشام الإغاثي تتعلق بحرية التنقل والتدقيق الأمني من قبل الحواجز على البطاقات الشخصية . وما ينقلونه من مواد إغاثية وهو ما يعرضهم في حالات كثيرة إلى الاعتقال والمضايقات الأمنية.

وتضيف بأن العاملين في الحقل الإغاثي يتعرضون للكثير من الضغوط الأمنية. أثناء نقلهم للمواد الإغاثية أبرزها الاعتقال، مشيرة إلى أن بعضهم يتم تصفيته جسدياً في اعمامات ميدانية في حال اعتقالهم على الحواجز.

وحول آلية العمل الإنساني والأساليب المتبعة في العمل تقول: «يتم في البداية تقييم وضع العائلة اللاجئة ومعرفة الحالة الصحية لأفرادها. وما تحتاجه من مواد إغاثية وطبابة. ومن ثم تأمين كافة الاحتياجات التي يحتاجونها».

وتلفت الناشطة إلى أنهم لا يستطيعوا تغطية كافة مراكز إيواء اللاجئين نتيجة لجوء أعداد كبيرة من العائلات إلى دمشق قادمين من المناطق المنكوبة، بالتزامن مع تناقص الدّعم الإنساني، وارتفاع أسعار السّلع والإيجارات العقارية.

وعلى الرغم من كافة السلبيات التي توجه عمل التجمع إلا أن ذلك لم يمنعهم من الاستمرار في العمل متمنين تنظيم العمل الإغاثي بين المؤسسات والأفراد الناشطين في هذا المجال في سبيل تقديم الأفضل.

عدم التعاون يهدر المساعدات

من ناحية أخرى يؤكد تجمع شباب الوطن -المهتم بالعمل الاغاثي- أن أبرز سلبيات العمل الإنساني عدم تعاون المؤسسات فيما بينها، ما يجعل بعض العائلات تستلم المساعدات من جهات عدة، مؤكدا أن هنا الأمر يشكل هدرا للمساعدات المقدمة.

ويوضح بالقول: «هناك نقص كبير في المواد الإغاثية نتيجة النزوح المتزايد لمدينة دمشق من قبل المناطق المنكوبة»، مؤكدا أن قضية ارتفاع الأسعار في المواد الغذائية والتموينية، وحاجات المنزل الأساسية كالمحروقات، بالإضافة إلى اختفاء عدة مواد تموينية من الأسواق، وخصيصا المعلبات التموينية باتت من أبرز المشاكل.

وعن آلية العمل قال الناشط :» نقوم بشراء المواد المطلوبة بسعر الجملة من الموزعين. ومن ثم نقوم بتوزيعها على كل عائلة بحسب احتياجاتها. وذلك وفق قوائم معدّة مسبقا تضم أسماء العائلات اللاجئة وتعدادها. مراعين بذلك التنوع في الوجبة، مع وجود مواد جاهزة للاستهلاك المباشر ولا تحتاج إلى عملية الطبخ المنزلية».

وحول المشاكل والمخاطر التي يتعرض لها الناشطون يقول: « إذا ما حصلت لنا الفرصة نقوم بشراء المواد وتخزينها في المستودعات، وهذه المستودعات يتم تغييرها في استمرار كي لا يُكشف أمرها من قبل النظام».

وأضاف:» هناك مشكلة تمرير الوجبات لأماكن إيوا، اللاجئين نتيجة تزايد الحواجز العسكرية وتضييق الخناق على كافة المناطق لذا ننتظر الفرصة المناسبة لتمريرها دون أن تمرّ على الحواجز».

وحول رؤيته لتطوير العمل الاغاثي قال الناشط : «يجب علينا تنظيم العمل. وعدم الهدر في المساعدات. والمواد التموينية والطبية المقدمة» مشيرا إلى أحد المبادرات التي ظهرت في الفترة الأخيرة تحت اسم «مكتب دمشق الإغاثي» إلا أنها لم ترى النور بسبب رفض بعض الجهات الممولة تمويلها لأن إحدى المجموعات التي تعمل تحت اسم المكتب ليست على علاقة معهم».

مواد غذائية فقط

من جهة أخرى أحد يؤكد المتطوعين أن عملية الإغاثة في منطقته تجري بحيطة شديدة بسبب المحاذير الأمنية، مشيراً إلى أن هناك ما يزيد عن ٣٠٠ سلة غذائية توزع شهريا لبعض العائلات وهي لا تغطي كل الحاجة.

وأشار إلى أن هذه السلال مكونه من بعض المواد الغذائية من البرغل والعدس والرز والسكر والشاي والزيت والمعكرونة، يتم تأمينها من تبرعات أهلية، وبعض التبرعات من المغتربين. مشددا على أن المنظمات الدولية لم يأت منهم أية مساعدة.

أما عن حال باقي الأسر يوضح أن بعض العائلات تشرف منظمة الهلال الأحمر على تقديم المساعدات لها، مشيراً على أنهم استطاعوا تنظيم العمل بحيث لا يصبح هناك تعارض بين الأسر التي تقدم لها المساعدة ما يقدمه الهلال الأحمر. وهنا الأمر أخذ وقت وجهد كبير، لحين استكمال البيانات وتقييم وضع العائلات وتحديد الأسر المستحقة.

ورغم أن لمنظمة الهلال الأحمر دور في تقييم المساعدات إلا أنها لا تمتلك إلى الآن القدرة على تغطية كامل الحاجة وبشكل شهري حيث يقول أحد المتطوعين في المنظمة: «نُقدم السلال الغذائية كل ثلاثة أشهر لأن المنظمات العاملة لنا تقدم لنا كميات من المواد الغذائية والبطانيات والأليسة إلا أنها تبقى أقل من الحاجة بكثير، ولا نستطيع فعل شيء حيال ذلك».

مستغلون ومستحقون

وبينما يحاول الناشطون توحيد جهودهم وتقييم المساعدة بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر. إلا أن هناك هوامش للخطأ وهنا يؤكد أحد الناشطون في الشأن الإغاثي أنهم كل يوم يلاحظون وجود عائلات جديدة لم يستطيعوا الوصول إليها. إلى جانب بعض العائلات التي تحصل على المساعدة رغم أنها غير مستحقة.

وحول كيفية حصول بعض من لا يستحقون المساعدات عليها أوضح الناشط أن هناك عائلات مسجلة لصالح قيد أحد المناطق المنكوبة وتأتي على أنها من الأسر المهجرة. لتكتشف بعد الكثير من التدقيق أنها أسر كانت قاطنة قبل الثورة في المنطقة. وبالتالي هي لا تستحق المساعدة. بينما هناك عائلات لا تعرف إلى أين تلجأ لتحصل على المساعدة وتكتشف بعد أشهر من نزوحها أنها بحالة عوز شديد ولم تقدم أي جهة المساعدة لها.

الحالة الأخيرة التي ذكرها لنا الناشط تأكد وجودها من حديث إحدى النازحات سيدة نازحة من حمص حيث تقول:» اليوم أدركت وجود بعض الجهات التي يمكن أن تساعدني بعد أن طرقت باب أحد المنازل وأنا أبحث عن أي عمل يقيني وعيالي الأربعة من العوز». وأضافت:» زوجي غائب منذ ما يزيد عن ثلاثة أشهر لا أعرف عنه أي شيء. ومنذ أن أتيت إلى هنا وأنا أبحث عن عمل وأقطن في أحد الأقبية دون أي غطاء. عملت في بعض المنازل. إلى أن أخبرني البعض عن إمكانية طلب المساعدة من العاملين في الشأن الإغاثي أو منظمة الهلال الأحمر».

ومع غياب الدعم والتمويل لجأ بعض الناشطون إلى اعتماد مبدأ كونفوشيوس بأن علمه الصيد بدلا من أن تعطيه سمكة، وذلك عبر بعض الأعمال متناهية الصغر كالخياطة والأعمال اليدوية. وتشرح احدى السيدات عن تجربتها: «أنا نازحة من ريف دمشق بدأت أعمل مع مجموعة من الناشطين في خياطة بعض الملابس أستطيع من خلالها تأمين بعض مصاريفي».

لا تفرقة في العمل الاغاثي

ومع أن النظام السوري حاول أن يظهر إعلامياً أنه يرعى الأعمال الإغاثية لا سيما مع اشتداد عمليات النزوح. إلا أنه في الوقت ذاته يقوم باعتقال الناشطين العاملين في الشأن الإغاثي، والتهم دائما جاهزة وتتمثل في تقييم المساعدات «للعصابات المسلحة». حسب ما يزعم. وهو ما جعل العاملون في هذا المجال يحاولون العمل بحذر شديد لا يمنع علانية عملهم كونهم لا يخفون ما يقومون به.

وتقول إحدى الناشطات:» نحن نعلم أن الأجهزة الأمنية يمكنها اعتقالنا في أي لحظة وتوجيه التهم إلينا لكننا في الوقت ذاته نعلم أن النظام يستفيد من العمل الإغاثي إعلامياً لا سيما وأننا نقدمه للجميع وعلى اختلاف انتماءاتهم السياسية. فمن بين المحتاجين للمساعدة هناك أسر موالية وأخرى معارضة نقدم لها العون لأن هدفنا الأساسي هو العمل الإنساني».

مجتمع مدني منظم

ويعتبر العمل الإغاثي جديد على المجتمع السوري وهو ما جعله عشوائي وغير منظم إلى حد بعيد. فالعقود الماضية لم تعط المواطن السوري فرصة لتشكيل هيئاته المدنية. والسبب في ذلك هو النظام الأمني القمعي.

ولعل أحد أهم إنجازات الثورة أنها استطاعت بناء تنظيمات بدأت تظهر اليوم للعمل على الجانب الاجتماعي. لا سيما في ظل غياب الدعم الدولي. وأحد أهم المؤسسات الإغاثية التي تمخضت عنها الثورة هي «مؤسسة الإغاثة والتنمية الانسانية السورية - نجدة ناو».

وأوردت نجدة ناو في تقريرها عن شهر شباط الفائت أن ميزانيتها خلاله بلغت (٩.٩٤٠.٥٢٨) ليرة سورية تم تقييمها من أكثر من جهة إغاثية. واستفادت من مساعداتها كل من دمشق – ريف دمشق – ريف حمص- الرقة- الحسكة- اللاذقية – السويداء – السلمية- القنيطرة.

كما قامت في الشهر نفسه بصرف مبالغ على مواد غذائية على شكل سلال غذائية: (٦.٩٧٥.٦٥١ ل س) - كفالات عائلات (٧٧٥.٩٠٠ ل س) - كفالات أيتام (٢٧.٦٠٠ ل س) - مفروشات (٤٢.٢٥٠ ل س) - إيجارات منازل (٢٩.٠٠٠ ل س) - مستلزمات أطفال (٤٧.١٢٠ ل س) - مساعدات طبية (٥٧.٨٠٠ ل س) - تبرعات نقدية (١٢.٥٠٠ ل س) - مصاريف إدارية للعاملين في المناطق (٢٧٢.٩٠٠ ل س) - مصاريف نثرية (٢١.٢٣٠ ل س).

ومن هنا التقرير تبين المؤسسة أنها تعمل على الجوانب الإغاثية المختلفة. لكن بأموال تعتبر متواضعة. حيث لا يمكن أن تغطي عشرة ملايين ليرة حاجات إنسانية وإغاثية متعاظمة. وتعتبر «نجدة ناو» أحد أهم الهيئات والمؤسسات وأكثرها تنظيما في الشأن الإغاثي.

يعاني النشاط الإغاثي سواء عبر أفراد أو هيئات مجتمع مدني أو منظمات دولية، من عجز شديد في تأمين الحاجات المتعاظمة. لا سيما مع اشتداد العمليات العسكرية. وتضاعف أعداد النازحين. وهو الأمر الذي يجعل الناشطون يوجهون نداء إنسانيا بأهمية الإسراع في تأمين التمويل اللازم والخاص بالأعمال الإنسانية.

لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق
رؤيا
ملحق خاص بالعدد الخامس
الأربعاء
١٥ آيار ٢٠١٣
15 May 2013

العمل الإنساني في دمشق: شحٌ في المواد.. وحصار خانق من النظام

«رؤيا»
تستمر في فتح ملف الفساد .. وتخترق ملف الطحين

«رؤيا» تستمر في فتح ملف الفساد .. وتخترق ملف الطحين

اتحاد هيئات الإغاثة : لا يتم إعلامنا بشيء حول قضية توزيع الطحين بحلب

الهيئة الشرعية : لا نقدم الخبز والطحين لشراء الولاءات وننسق مع المجالس

إقحام أسماء بدون علمها من أجل استجرار الطحين من الهلال الأحمر

مجلس محافظة حلب يستخدم طحين الإغاثة في دعم صندوق المجلس

أين تذهب ٧,٥ مليون ليرة شهرياً من خدمات طحين الهيئة الشرعية؟

عمليات الفساد تؤخر مسيرة الثورة وفي «حلب» أكبرها

قيادات استغلت مناصبها لتحقيق مآرب شخصية

في العدد السابق فتح قسم التحقيقات في الجريدة تحقيقاً خاصاً حول توزيع مادة الطحين في محافظة حلب. وما شابه هنا التوزيع من أخطاء، أو فساد متعمد، ولأن الموضوع حيوي ويحتاج إلى أكثر من تحقيق فقد استكملنا عملنا حول ملف الطحين في هنا العدد على أن نغلق هنا الملف في العدد القادم.

الهيئة الشرعية تنافع عن نفسها:

تناول العدد السابق حالة الإصطفاف السياسي الذي تشهده مدينة حلب بين الهيئة الشرعية والمجلس المحلي خصوصا، وحول ما يدور من حديث بين أوساط الناس عن ذلك الاصطفاف.

ورغم وجود تنافسية لا ينكرها أحد من الأطراف في تقييم الخدمات للمواطن في محاولة لاستمالته. إلا أن الهيئة الشرعية وعلى لسان العديد من موظفيها حاولت أن توضح أن العمل الخدمي مستقل تماما عن التجاذبات السياسية. ولا يمكن أن يكون مشروطا بانتمائه، أو غيره.

مشكلة الفرن

وحول مشكلة حي الفردوس اليوم وانقطاع الخبز عنه لمدة ثمانية أيام يقول أبو يحيى مسؤول مجلس الأحياء، في الهيئة: «هذه المشكلة كانت موجودة بالفعل، ولكن ليس بسبب عدم انتماء مجلس الحي للهيئة، وإنما كانت نتيجة اختلاف في آلية العمل بين الهيئة الشرعية والقائم على عملية توزيع الخبز في الحي. فالهيئة عادة تسلم طحين الأحياء، للأفران». وأضاف: «في حال لا يوجد في الحي فرن كالحالة الخاصة بالفردوس. يتم تسليم الطحين لمجلس الحي الذي يقوم بخبزه. وكان من يستلم هذا الأمر يحقق مبلغاً ربحياً خاصاً بما يقارب ١٥٠ ل س من فرق أجور خبز الطحين. وكانت الهيئة تتعامل بتلك الآلية قبل أن تتعاون مع الأفران».

وأشار إلى أنه عندما أصبحت الهيئة مشرفة على عمل الأفران، وخاصة أفران القطاع العام. اختلفت آلية العمل وأصبحت الهيئة الشرعية تلتزم من المنبوب أن يحدد الفرن الذي يريد الخبز فيه أو يتم الخبز في أحد أفران القطاع العام».

ولفت أبو يحيى مسؤول الهيئة الشرعية إلى أن مسؤول الأفران في الفردوس في البداية أصر على استلام الطحين وهو يقوم بخبزه. ما رفضته الهيئة ولم يعترض مجلس الحي عليه.

وأضح أنه «بطلة الخبز كانت تحسب في البداية بسعر ٤٥ ل س للمنبوب والذي يبيعها بدوره بـ ٥٠ ل س وفي حال كان عدد الربطات ٥٠٠ ربطة يربح قدرة ٢٥٠ ل س يومياً، لذلك لجأت الهيئة إلى تقنين العمل كما أن تجعل من المنتوبين مقطوعين براتب معين.

وأضاف: «هنا رفض مسؤول الأفران في حي الفردوس القديم والمدعو أبو ديبو ذلك، فبعد أن أصبحت الربطة تباع من الفرن بمبلغ ٤٧ ل س صار هناك ٣ ل س على كل ربطة تشكل ربحا إضافيا تقسيم الهيئة بين المنبوب وبين مجلس الحي للقيام على خدمات الحي».

التمويل الثاني

وأشار إلى أن هذه الخطوة تجعل من كل مجلس حي ممول ثانيا مما يبعده عن التنازلات التي يمكن أن يتعرض لها في حال انتظر المواطن في محاولة لاستمالته. إلا أن الهيئة الشرعية ترفض هذا التمويل الذي حصل بتأخر الخبز عن الحي بعلق أبو يحيى: «نحن في توزيع الخبز نتعاون مع مجالس الأحياء، ولا نتجاوزها، ولكن بعد الآلية الجديدة التي اعتمدناها أعلمنا أبو ديبو بأنه لم يعد يريد الاستمرار في تأمين الخبز للناس. وبأننا نبحث عن بديل، وكان هناك شخص اسمه بدر قد تقدم شكوى ضد مجلس الحي بعدة ادعاء، فقلنا إن كانوا فعلا كما تقول فاستلم توزيع الخبز بدلا عنهم».

وأشار إلى بدر ليس من جهة الناصرة ولا من الهيئة الشرعية ولا من أي جهة ترتبط بها كما جاء في عددكم السابق. ليس أكثر من منوب لتوزيع الخبز. أمثا له بـ ٣٠٠ ربطة خبز للحي من فرن عثمان عسكر بعد أن رفض خبز فرن الشيخ نجار. إلا أنه عاد ليخبرنا بأن الحي لا يحتاج إلا لـ ٥٠٠ ربطة خبز!

وتابع قوله: «وبالنتيجة اكتشفنا بأن هذا الإنسان مهمل في عمله. ولو مجلس الحي تقيم شكوى من قبل مجلس الحي حول عدم وصول الخبز للحي. ولم نعلم بالقصة حتى جاء أناس من الهيئة الشرعية ليخبرونا عن المشكلة».

وحول عائدات الخبز المخصصة للخدمات هل كانت تسلم لمجلس الحي، قال أبو يحيى :«جا،ني مسؤول الخدمات في المجلس وطلب مني مخصصات الخدمات من الخبز. فأعلمناه بأننا مستعدون لتقييمها. ولكن هناك آلية كان مجلس الحي قد جمع من الناس أموال لشرائها من أجل تخديم الحي منذ شهرين. فلتحضر الآلية وتشغلها لأبفع لك كافة المخصصات. فأخبرني بأن آلية كلفته ٢٥ ألف ليرة. وأبديت استعدادنا لدفعها. وخرج ولم يعد في اليوم التالي وإلى اليوم».

وأشار أبو يحيى إلى حل سوء التفاهم بين المجلس والهيئة وعاد المجلس للإشراف على توزيع الخبز. وحول سؤالنا له أنه كيف يقبل عودة التعامل مع مسؤول الأفران في الحي بعد أن حكم بفساده. يقول أبو يحيى: «لا. أنا لم أقل أنه فاسد ولكن هناك ليس وسوء تفاهم قد حل. وأنا في المكتب المسؤول عنه لا أتعامل مع فاسدين».

وفي سؤالنا عن إمكانية أن تتعامل الهيئة مع الفاسدين قال مسئول الهيئة الشرعية أبو يحيى :«هنا يعود لكل رئيس مكتب كيف يرى آلية العمل الخاصة به. إلا أنني أكرر بأنني لا أتعامل مع الفاسدين».

وقبل أن يختم حديثه علق أبو يحيى حول ما يدور عن الهيئة الشرعية في موضوع الاصطفافات السياسية. «موضوع الخدمات بالكامل معزول تماما. وليست المبالغ التي تقدم للأحياء، من خلال الخبز من أجل شراء الولاءات. موضحاً أنها أجل أن يعتمد الحي على موارد ذاتية في تسيير أموره تبعده عن الإملاءات الخارجية للناعمين.

تغير إسم الهيئة

وبين أبو يحيى أنه مكتب الهيئة بالتعاون مع مجالس الأحياء. الموجودة والمختارة من قبل أبناء. أحيانا لتشكيل قطاعات شوري لهذا الأمر. معلنا أنهم مستعدون لكل ما يمكن التداول به حول سياسة الهيئة والآلية عملها في المجال الخدمي. وتلك القطاعات هي من سيحدد تلك الآلية. بما فيها اسم الهيئة الشرعية.

وتلفت إلى أنه في حال ارتأت القطاعات تغيير اسم الهيئة الشرعية فلا مانع من ذلك. وفعلا قد يتم في المستقبل فصل العمل الخدمي عن الهيئة الشرعية وتسمية المؤسسة بمؤسسة إدارة الخدمات الإسلامية لتكون مستقلة تماما عن الهيئة الشرعية. وطبعا هنا الأمر تجري مناقشته في القطاعات التي ستحدد من قبوله من رفضه».

اتحاد هيئات الإغاثة لم يتعاون مع مجلس مدينة ومحافظة حلب:

بعد لقائنا في العدد الماضي بالسيد أحمد حداد رئيس اتحاد هيئات الإغاثة وعدم تطابق ما صرح به لنا مع ما هو على الأرض، والذي كان قد أخبرنا بأن الفائض النقدي من بيع الطحين في حال وجوده يتوجه لدعم مجالس الأحياء، ومجلس المدينة. يقول أحمد عزوز رئيس المجلس المحلي لمدينة حلب: «نحن كمجلس محلي للمدينة لا يتم إعلامنا بأي شيء، حول آلية توزيع الطحين في مدينة حلب، ولا نعلم عن الكمية أو الحسابات أي معلومة مهما صغرت. ولم نستلم من اتحاد هيئات الإغاثة أي مبلغ مالي نهائيا، وهي ادعاءات باطلة. وسنقوم في مجلسنا برفع دعوى على كل من يورد الطحين للمدينة بسبب عدم التنسيق وكشف الحسابات».

اتحاد الهيئات حول اتهامات المجلس المحلية بالتجار

محمد حلواني رئيس المكتب الإعلامي في مجلس المدينة يقول: «في العدد الماضي تم نشر اسمي في معرض الحديث عن ٥٠ طن طحين كنت قد أستلمتها من هيئات الإغاثة وعرضتها على البيع. وفي البداية بأمل من الإعلام في ظل الثورة أن يكون إعلاما حرا غير مسيس ولا يهدف لانتقاط نقاط معينة من أجل رمي الفتن هنا وهناك.

وحول قضية الطحين نعم قد استلمتها بصفتي رئيس مجلس حي الشعار وليس بصفتي رئيس تنسيقية. وأستلمتها مبيعا. وأستلم غيري ١٨ مجلس حي نفس الكمية مدفوعة الثمن. حيث تم تقييم ٥٠ طن طحين بثمنه بقابله ٥٠ طن مجاني. وقيمة الطن بـ١٧ ألف ل س على أن أبيعه بـ ١٣ ألف وأوفر هامش ربحي يمكن من خلاله دعم الحي».

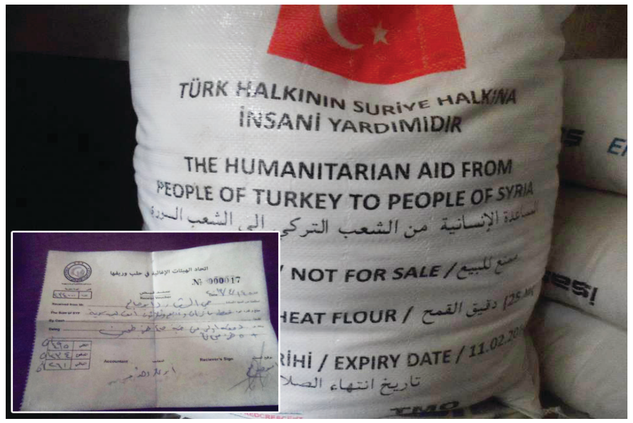

ونفتح ملف فساد بعض القادة في المناطق المحررة

وعما إذا كان مجلس الحي على علم بذلك، أو رئيس قطاع الاتحاد الذي يتبع له الحي: «نعم هو على علم بذلك. وسألهم من أين يتم تأمين مصاريف المكاتب التابعة للمجلس. أما رئيس القطاع فهنا ليس ذنبي بأن لا يكون رئيس قطاع حينا نشيطا. لقد قمت باستلام هذه الكمية بصفتي كرئيس مجلس حي. وقد بعت تقريبا نصف الكمية بإيصالات موجودة بالكامل بحوزتي وسلمت كل ما ورد من مال لاتحاد الهيئات الإغاثية. وهنا لا أدافع أنا عن الاتحاد ولكن أيضاً نحن نحتاج لرؤسا. فالمبالغ لتأمين متطلبات أحيائنا».

وفيما يتعلق بعدم دخول الطحين إلى المستودعات الخاصة بالمكتب الإغاثي للحي يقول الحلواني: «كل ما هو إغاثي يجب أن يأتي بالمجان. وهنا الطحين هو مدفوع الثمن وجا. ليبعه وتحقيق هامش ربحي يعود. ربعه لمجلس الحي لنلك لم يدخل في مجال الإغاثة. ولكن جميع أعضاء المجلس على علم بالموضوع».

وحول الكمية المجانية التي تم إعطاؤها مقابل الكمية المدفوعة. رغم أن الطحين جملته هو طحين إغاثة مجاني. والكلام ما زال للحلواني :«هناك مصاريف يدفعها الاتحاد من أجل النقل. ولكن لا أتصور أن تصل لها المبلغ. وإنما هناك سو. في الإدارة. وحالة فساد واضحة».

ما سبق يتضح أن الاتحاد الذي قامت له دول عادة الطحين في عدة أحيا، لحالة تجارية. ووضع أعضاء المجالس بسبب القلة التي يعيشون فيه لم يؤمن لهم هامشا ربحيا يدخل في صندوق الحي. فهل هنا هو الفائض المالي الذي تحدث عنه أبو حلا. حداد في العدد الماضي. وإن كان الطحين في أحد مستودعات لجنة ما حكي حجاج على دفعتين. وعندما سأله رئيس لجنة الحي عن مصرفها في البداية أخبره أنه جا. بها من على المعبر مدفوعة الثمن. وفي المرة الثانية أخبره أنها من قبل الشيخ بسام حجازي. ولكن الشيخ بسام حجازي نفى الأمر حسب رئيس لجنة الحي.

وعندما طلب منه أن يبيعه كمية من الطحين للحي إن كانت قد أتت بصفة إغاثية قال إنما هي صفقة تجارية ليست مخصصة للقطاع أو حي من الأحيا. ويحق له التصرف بها بحرية ويفضل بيعها كخبز.

وكان كرم من حي أقبول قد صرح نفس التصريح حول أن أبا الفضل أخبره بأن الطحين الذي عنده قد اشتراه هو من المعبر. وحول شرعيته الانتخابية يقول مجد أطلبي رئيس لجنة الحي: «أنا أنتمي لتجمع أحيا. شرقي القلعة. وهو تجمع يضم إلى جانب حينا أربعة أحيا. من حلب القديمة. الكل يجمع على أنه لم يتم انتخابه كرئيس للقطاع. وهي حي قارلق. وحي دكاكين حجاج وحي جب القبة وحي منطقة الجوبا».

عندما سألنا أبو علا. حداد عن آلية تعيينه نافع عنه قائلاً أنه تم انتخابه من قبل خمسة أحيا. من حلب القديمة. وعلى أساس ذلك تم تعيينه. وتوجهنا بالاستفسار عن أمر القطاع والطحين الموجود إلى أبي الفضل لكنه تنصل من الجواب قائلا إن الأمر لا يتعلق به وبإمكاننا أن نسأل أحمد حداد بصفته رئيس الاتحاد. أو رئيس مكتب الإغاثة في مجلس المدينة.

من ناحية أخرى يقول المحامي محمد قباقيجي أحد أعضاء محامي حلب الأحرار وقائد لكتيبة من لواء التوحيد رابط في حي البياضة في حلب القديمة: «لم تكن مخالفة أبي الفضل فقط في مجال الطحين. ولكن أيضا هناك مشاكل حول صيانة الكهربا.».

وأضاف:» كنت قد شهدت تسليم الهيئة الشرعية عن طريق مسؤول الكهربا. فيها أبي ياسين كابينات كهربائية لأبي الفضل للقيام بعمليات الصيانة. ولكن طلب أحد أبنا. الحي بتركيب أحد الكابلات وجرت مشادة بينهم ليقول أبو الفضل أن تلك الكابلات له واشتراها بحر ماله ولا دخل لأحد بها. ناهيك عن أنني وجدت الكثير من المواد الإغاثية في مستودع تابع له ولأخوته قرب منزله بعد أن وزعوا كميات ضئيلة في الحي. وسألتهم عن سبب عدم توزيعها لتوعا بالقوائم وعدم جاهزيتها. ولكن تلك المواد اختفت دون أن يوزع منها أي شي. في الحي».

مما سبق نرى أن هناك حالة من التخبط الإداري يعيشها اتحاد هيئات الإغاثة. وأيضا مكتب الإغاثة في مجلس المدينة بسبب تناحل الأمرين بينهما. مما يفتح الباب واسعاً أمام تعميم الأمور وزرع الريبة حول طريقة عمل الاثنين. وقد علق أبو علا. حداد عن التجاوزات التي تحصل بأن العمل الإغاثي إذا استطاع إيصال ٦٥٪ من كميات الإغاثة فهنا يعد نجاحا. وقد نقل كلامه هنا عن أحد مؤتمرات الإغاثة في الإمارات العربية المتحدة. حول نجاح الاتحاد إلى نسبة ٦٥٪ فعلا؟. وهل سيكتفي بهذه النسبة؟

هذه الأمور معلقة حتى يسمح لنا الاتحاد بالاطلاع على ملفات الإغاثة التي بحوزته لتصبح الصورة واضحة للجميع.

إقحام أسماء بدون علم أصحابها من أجل استجرار الطحين من الهلال الأحمر:

حول عمل مجلس المحافظة فيما يخص الطحين اتجهنا إلى السيد عبد الرحمن دده رئيس مكتب الشؤون الاجتماعية والإغاثية. «يتم تأمين الطحين لمجلس المحافظة من منظمة الرأفة. وهي منظمة دولية تعمل في المجال الإنساني».

ويوضح دده في قضية الهلال الأحمر التركي. فقد أمن ٢٥ طن طحين تم استلامها باسم مجلس المحافظة ودخلت إلى مستودعات مجلس المحافظة أصولا. وقد تم خبز ٢٥ طن منها وأنتجت ٦٦٠٠ ربطة. وزن الربطة الواحدة ١ كغ. وقد تم خبزها بتمويل من داعم رفض أن ينكر اسمه.

وتابع: «ويقوم مجلس المحافظة بتأمين الطحين. وبقزم الباغم بدفع كامل تكاليف خبزه. وتم توزيعها مناطق عديدة من حلب وتال الحصة الأكبر الريف الجنوبي. بسبب الحاجة الماسة للخبز فيه. حيث تم توزيع ٢٥٠٠ ربطة. وغير ذلك تم تستقبل أي طحين من الهلال الأحمر التركي.

واستدرك أنه ورد لإيهم ورقة فيها أسماء. عدة كمتوبين يستلمون الطحين من الهلال الأحمر. وهناك نسب توزيع لمناطق مختلفة حسب الورقة. لكننا لا نتدخل بهذا الأمر لأنه يعود للباغم والمندوب. رغم أننا نرى أن تلك النسب خاطئة. إلا أننا لا يمكننا أن نحكم بصحتها أو خطئها. لأننا معزولين عن هذا الأمر. كما ورد في الورقة أسماء. موجودة في مجلس المحافظة إلا أنها مثلت بصفتها الشخصية وليس بصفتها التمثيلية. ولم يتم مراجعتنا في أي أمر حول تلك الورقة وماورد فيها.

وأشار إلى أن من بين الأسماء. في الورقة الدكتور جلال الدين الخاتجي نائب رئيس مجلس المحافظة الذي أخبرنا أنه لا علم له بهذه الورقة لا من بعيد ولا من قريب. لا هو ولا السيد سامر عقاد الذي ورد اسمه أيضا في الورقة.

وأشار إلى هذه الورقة التي يتم توزيع الطحين من خلالها والتي ورد فيها اسمي واسم السيد سامر عقاد لا علم لهم بها ولم يملك عليه جواباً حتى رسول وحولنا لمكتب المنطقة في الهيئة الشرعية برئاسة الدكتور عمر للاطلاع على كافة الملفات».

فيها. ولكن من دون توقيعنا وإن وجد توقيع باسمي فهو زور وبهتان. وقد تكلف السيد سامر بالتواصل مع الهلال الأحمر التركي ليوضح لهم بأننا لا علم لنا بتلك الورقة أو بصياغتها أو بالنسب الموضوعة بها»صث.

مجلس المحافظة يستخدم طحين الإغاثة في دعم صندوق المجلس:

ووقعت مؤسسة (ميرسي كور) وهي منظمة أمريكية دولية تنشط في مجالات العمل الإنساني. عقدا مع مجلس محافظة حلب باسم منظمة الرأفة لاستجرار الطحين. وهنا العقد عقد قديم قبل مجلس المحافظة قد تم توقيعه مع المجلس الانتقالي الثوري الذي كان يمثل الائتلاف في محافظة حلب قبل انتخاب مجلس المحافظة. واستمر العقد مع مجلس المحافظة على حاله حيث تؤمن الشركة ٢٠٠ طن أسبوعيا للمجلس. «وبعد اطلاعهم على آلية عملنا والتأكد من تطابقها مع ما جا. في الورق تم رفع الكمية لـ ٣٠٠ طن أسبوعيا» هنا ما قاله السيد عبد الرحمن دده رئيس المكتب الإغاثي في مجلس المحافظة.

ويضيف دده: «نحن نقوم ببيع الطحين بقيمة ١٣ ل س واصل إلى مكان خبزه. ووزارته المالية تدخل إلى صندوق المحافظة من أجل دعم مشاريع خاصة بالمجلس. كالمشاريع التنموية الإغاثية وغيرها».

وحول تحديد الاحتياجات والنسب لتوزيع الطحين بين المناطق قال دده :«إلى الآن نحن نبيع الطحين لم يتوجه إلينا بطلبه. ليس هناك برنامج نسبوي معين. ولكن هناك مشروع قائم اسمه مشروع إدارة الطحين يعمل على تنظيم عملية بيع الطحين وإيصاله وبهدف إلى سد حاجة المناطق المحررة من الطحين بالتنسيق مع العاملين على تأمين الطحين من جمعيات ومؤسسات ومجالس».

وفي سؤالنا لما لا يتم منح حصة حلب من الطحين لمجلس مدينة حلب قال عبد الرحمن :«لو أن عمل المجلس هو توزيع الحصص بين مجلس مدينة ومجلس أرياف لما كان هناك من داع لوجود مجلس المحافظة. ولكن نحن مستعدون للتعاون مع مجلس المدينة. وبالفعل قد تم في بعض الأحيان توزيع ربطات الخبز المجاني عن طريق ممثلين عن مجلس المدينة ملثما تم في حلب القديمة».

هذا ما صرح به السيد عبد الرحمن دده حول التعاون مع مجلس المدينة. كما صرح مسؤولون عدة من مجلس المدينة بهذا التعاون. إلا أن مجالس الأحيا. ترى رأيا آخر. فمنذ أيام عدة ما زال العديد من رؤسا. مجالس الأحيا. يتجهون لمجلس المدينة لصرف مستحقات النظافة والكهربا. ولكن لا يوجد أموال رغم أن لمجلس المدينة ثمة مالية لا يصرفها لهم مجلس المحافظة إلى تاريخ كتابة التحقيق».

الهيئة الشرعية يدخلها ما يقارب ٧,٥ مليون ليرة شهرياً للخدمات من الطحين، وتقتصر خدمتها على ترحيل ٤ مكبات:

وكانت الهيئة الشرعية في مدينة حلب تبيع الطحين بقيمة ١٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد وتزيد عليها ليرة سورية أجرة للوصالات. إلا أنها فيما بعد زادت ليرة سورية أخرى مقابل خدمات النظافة التي ستقوم بها. إلا أن الهيئة الشرعية لم تقم بتنظيف الأحيا.

وحول ذلك يجيبنا حج رسول: «لقد حصل سو. تفاهم. فالمفصود بتلك الليرة هو ترحيل مكبات النفاية التي أصبحت تجمعات هائلة للأوساخ مثل مكب جسر الحج وبستان القصر ومساكن هنانو دوار الحاووظ». ولكن إن قدرنا قيمة الوارد المالي من خلال الليرة السورية نجد أن الهيئة الشرعية توزع ٢٥ طن يوميا من الطحين. أي أنه يتم قبض ٢٥٠ ألف ليرة يوميا لقا. الخدمات. فهل يعقل أن التكلفة الأسبوعية للمكبات الأربعة هو ١,٥ مليون ليرة سورية.

ويوضح حج رسول بالقول :«في البداية كانت المكبات تحوي مكبات هائلة من النفايات تتطلب جهدا كبيرا من العمل والمصاريف». ولكن فيما بعد ماذا حل بالوارد المالي. هنا ما لم يقلك عليه جواباً حج رسول وحولنا لمكتب النظافة في الهيئة الشرعية برئاسة الدكتور عمر للاطلاع على كافة تلك التجاوزات وحالات الفساد. إضافة إلى أنها شهدت أكبر موجات نزوح لأهلها هرباً من القصف. مما خلق بذلك بيئة ملائمة لضعاف النفوس. الذين استغلوا الفوضى وغياب الأمن. فوجدوا بيئة ملائمة لإرضا. نفوسهم المريضة.

فمن الاستيلا. على الأموال العامة كالمصانع وصوامع الحبوب وبيع ما فيها لصالح الكتائب التي استولت عليها. دون أية كشوف أو سجلات رسمية تؤكد بشكل جاد نزاهة القائمين عليها. إلى الاستيلا. على المدينة الصناعية ومصانعها في الشيخ نجّار. وصولاً إلى سرقة ونهب المنازل التي هجرها أهلها هربا من أعمال العنف.

حي الشيخ مقصود شاهد على المأساة

طوال نحو عامين وحي الشيخ مقصود كان بمثابة عن أية حوادث من قبيل سرقة البيوت وما شابه ذلك. حيث كان من بيدها قوات ال (YPG) الكردية. ولكن بعد دخول الجيش الحر إلى الحي بدأ النظام بقصف الحي ما أدى إلى نزوح جماعي لساكني. وبحسب شهود من سكان الحي فإن حوادث سرقة ونهب المنازل قد بدأت خلال الساعات الأولى من دخول الجيش الحر إلى الحي ولا يكاد بيت أو منزل قد نجا من انتهاك حرمته. وهنا يتسا.ل أهالي الحي: أين كان الجيش الحر حين كان اللصوص يتنقون حرمات المنازل وينهبون بيوت الحي؟ وفي شهادة أخرى يقول مالك لمشغل للخياطة في الحي اضطر لدفع مبلغ من المال لقادة «جبهة غربا. الشام» الذين سيطروا على الحي ونلك للسماح له بنقل آلاته ومعدّاته وإخراجها من الحي.

وفي السياق ذاته اتهمت منظمة فيدوم رئيف الحوقفية في تقرير سابق عناصر من «جبهة غربا. الشام» بسرقة العديد من المحال التجارية في حي الشيخ مقصود وبستان الباشا ونقل محتوياته بالشاحنات وذلك استغلالا للوضع الذي تمر به تلك المناطق.

الخالدية الله يحميكي .. أحمد عفش جاي يفضيك

عبارة قرأتها في إحدى صفحات الفيس بوك بعد أن تردت الأنبا. عن نية أحمد عفش قائد لوا. أحرار سورية دخول حي الخالدية في حلب.

وكان اللوا. - الذي يقوده أحمد عفش - قد تعرّض لسيل من الاتهامات خلال الفترة الماضية. من سرقة معامل الليرمون إلى حماية جبهة المخابرات الجوية. إلى قتل مواطن شتم الجيش الحر. وامتلأت مواقع التواصل الاجتماعي وصفحات الفيسبوك بالشكاوى الموثقة بالشهادات من هكنا حالات وأشارت إلى الفاعلين بذكر أسمائهم بدقة - من أمثال أحمد عفش وخالد حيّاني وغيرهم - الذين ارتبطت أسماؤهم بالنهب واللصوصية.

غياب المحاسبة

إن ما ذكرناه هي الحالات التي يمكن أن توصف بمشاهدات عامة على مرأى ومسمع جميع سكان مدينة حلب على أقل تقدير. الصغير منهم والكبير. وتستوجب التدخل من قبل الهيئة القضائية حتى في غياب الادعا. العام.

ورغم ذلك غاب استجواب ومحاسبة العديد من مرتكبيها من قبل الهيئة القضائيّة الموجودة بالهيئة الشرعية الآن. في ظل غياب حكومة أو إدارة مدنية تدير المناطق المحررة. الأمر الذي يضعنا أمام استنتاجين اثنين. أحلاهما مر.

الأول: إما كانت الهيئة الشرعية قادرة على استجواب ومحاكمة ومحاسبة هؤلا. فإن تقاعسها عن فعل ذلك يلقي الكثير من الشكوك حول نزاهتها أو قيامها بواجبها على أقل تقدير. فهي مطالبة بإظهار الحقيقة ونشرها على الملأ.

الثاني وهو الأسوأ : إذا لم تكن الهيئة قادرة على استجوابهم وليس لديها السلطة الفعلية عليهم. فإن وجود الهيئة بضفي الشرعية على تجاوزاتهم . وهي في هذه الحالة تصبح شريكة بتلك التجاوزات.

خلاصة

إن من أساسيات علم الإدارة أثنا. القيام بمشروع ما. هو التخطيط الجيد والتقييم المرحلي للمشروع. حتى يتسنى للمنفذين كشف الأخطا. وتصحيح مسار المشروع إذا اقتضى ذلك. فكيف إذا كان مشروعنا هو بنا. وطن؟؟

لذا ينبغي على المعنيين التخطيط الجيد ووضع استراتيجيات وآليات لمحاربة الفساد والمفسدين وتجار الأزمات لأن هؤلا. هم من يطعنون خناجرهم في كتف الثورة. وضرباتهم هي المؤلمة أكثر من النظام. هؤلا. هم من يدفعون باتجاه خسارة الثورة لحاضنتها الشعبية التي تشكل مكمن القوة الحقيقية للثورة .

> «أبو الفضل» امبراطورية وسرقة الطحين والمساعدات